مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (04) / العـدد: (01)، (2020)
ص 07 - 29

عدم تكافؤ الفرص الإقتصادية كعامل مكرّس للانتفاضات في المنطقة العربية: تونس ومصر أنموذجا

Inequality of economic opportunities as a factor devoted to uprisings in the Arab region: Tunisia and Egypt as a model

حسين قوادرة
جامعة أم البواقي، (الجزائر)، hocine751@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2020/04/10 تاريخ قبول النشر: 2020/04/09 تاريخ النشر: 2020/04/17

ملخص:

يعتبر العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل (بالإضافة إلى عوامل أخرى) المساهمة في إحداث التحولات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، من هذا المنطلق يتبع البحث مقاربة تاريخية– اقتصادية للتحولات التي شهدتها المنطقة لمحاولة اكتشاف الأسباب التي تؤلّب المواطنين ضد حكوماتهم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤدية إلى تنامي مطالب التغيير.

ركز البحث بشكل أكثر تحديدا على مصر وتونس بسبب نجاح الحركات الإحتجاجية في الإطاحة بكل من بن علي ومبارك. سيظهر من خلال البحث أن الانتفاضات الأخيرة في كل من مصر وتونس وكذلك على الصعيد الإقليمي كانت في المقام الأول بعد فترة من عقود الركود الاقتصادي والانحدار بالنسبة للغالبية العظمى من المواطنين.

الكلمات المفتاحية:

الإنتفاضات العربية، العوامل الاقتصادية، عدالة توزيع الدخل، تونس، مصر.

Abstract:

The economic factor is one of the most important factors (in addition to other factors) contributing to the recent political transformations in the Arab region, Leading to growing demands for change.

The research focused more specifically on Egypt and Tunisia because of the success of the protest movements in ousting Ben Ali and Mubarak. It will appear through the search, That the recent uprisings in Egypt and Tunisia as well as at the regional level were primarily after a period of decades of economic stagnation and decline for the vast majority of citizens.

Keywords:

the Arab uprisings, economic factors, equity of income distribution, Tunisia, Egypt.

مقدمة:

جسد التعبير البسيط الذي استخدمه الشباب التونسي خلال الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي "الشعب يريد إسقاط النظام"، الطابع المتواضع والمعقد لحركية الانتفاضات العربية التي بدأت في أواخر ديسمبر 2010م، باعتبار أن الرغبة في التغيير في مواجهه الظروف الصعبة هي استجابة إنسانية طبيعية، ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التحول في مواجهه الأنظمة الاستبدادية القاسية لا يعدو أن يكون إلا مقترحا لتكريس التحدي والدموية، وباعتبار الثورة قضية معقدة بطبيعتها، فالمجموعات المختلفة ذات المثل العليا المتشابهة أحيانا والمتناقضة في بعض الأحيان تتنافس على التغيير في وجه الأنظمة الراسخة والقوية في أحيان كثيرة، وهذا بالاستناد على عدد وافر من الأسباب، وتُبرز حالة الانتفاضات العربية، ولا سيما حالتي تونس ومصر هذه التعقيدات التي تنطوي عليها الثورة، خاصة ما تعلق بالسببية (مسبباتها) والاستمرارية على حد سواء.

بالإضافة إلى ذلك، قدم الدّارسون مجموعة متنوعة من التفسيرات التي لا تتعلق بقضية الانتفاضات العربية فحسب، بل أيضا بالآثار الدائمة التي ستترتب عنها، وقد شدد البعض على تأثير بعض العوامل ضمن أخرى كثيرة مثل: خروج أعداد كبيرة من الشباب، والبطالة، ووسائط التواصل الاجتماعي، والسخط الاجتماعي، والمرأة، والظروف الاقتصادية العامة، وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان، ومع ذلك، ستركز هذه الدراسة على دور العوامل الاقتصادية في ظهور وانتشار الحركات الاحتجاجية، ولكن لا يُقصد من ذلك رفض صحة تفسيرات أخرى تتعلق بمسببات التحولات في المنطقة العربية، ولكنها تهدف بدلا من ذلك إلى زيادة التركيز بشكل أكبر على أهمية العوامل الاقتصادية بوصفها سببا رئيسيا للانتفاضات.

وعلاوة على ذلك، ستتم دراسة الطابع الفريد للنظم السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما في ذلك انتشار الفساد والمحسوبية والركود بين العديد من الدول التي وقعت فيها الانتفاضات والاحتجاجات، وبناءا على ما سبق سيحاول البحث الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى لعبت العوامل الاقتصادية –خاصة عدم تكافؤ الفرص–دورا مؤثرا في حدوث الانتفاضات الأخيرة في المنطقة العربية عموما، وفي كل من تونس ومصر على وجه الخصوص؟.

فرضية البحث: يعتبر البحث عن الاستقرار الاقتصادي في ظل عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية، هو الذي أدى إلى موجة الانتفاضات ضد الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية عموما، وفي تونس ومصر على وجه الخصوص.

منهجية البحث: يتبع البحث مقاربة تاريخية – اقتصادية للتحولات التي شهدتها المنطقة في محاولة لاكتشاف الأسباب التي تؤلّب المواطنين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضد حكوماتهم، وبالتالي تنامي مطالب التغيير في المنطقة.

1 – لمحة عامة عن سيرورة الانتفاضات في المنطقة العربية

أصبح "محمد البوعزيزي" شخصا مشهورا بشكل واضح في الأوساط العربية والعالمية لما أقدم على التضحية بنفسه حرقا في 17 ديسمبر 2010 في قرية سيدي بوزيد، بعد أن كان بائعا في الشارع، ومثالا للمواطنين التونسيين الفقراء والعاطلين عن العمل، والمضطهدين اقتصاديا واجتماعيا.

قبل العمل الذي قام به أخبر والدته "بإلقاء اللوم على الوقت الذي نعيش فيه وليس عليه هو شخصيا"[1]، تثير هذه العبارة تساؤلات مهمة متعلقة بتحديد ما هو الوقت الذي يشير إليه؟، وما هو الشيء الفريد من نوعه – بالنسبة لهذه الفترة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– الذي دفعه للقيام بهذا العمل الفظيع والمتطرف؟، وما هو الشيء الذي كان مختلفا عن الخلافات السابقة؟. سيكون هذا العمل الذي أقدم عليه بمثابة المحفز "الذي لن يشعل الساحة العامة في تونس فحسب، بل أيضا في شوارع الدول العربية الأخرى على غرار: مصر واليمن وسوريا وليبيا والبحرين والأردن والمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر"[2]. فهناك عدد كبير من السخط الشعبي والاضطرابات المدنية في جميع أنحاء المنطقة العربية مع وجود أعداد كبيرة من المواطنين غير الراضين والمقهورين الذين عانوا اقتصاديا، وكان "البوعزيزي" بمثابة الشرارة التي أوقدت هذه الانتفاضات والتحولات.

يبدو أن البوعزيزي لم يكن حالة فريدة في ظروفه، فمعظم الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يواجهون اليأس والاضطهاد، وفي حين يعتبر الكثير منهم حاصلون على شهادات جامعية، غير أنهم لا يجدون فرصا للعمالة أو الارتقاء، فالتعليم لا يؤدي في أغلب الأحوال إلى آفاق اقتصادية مجدية، لذلك يبدو بأن الوقت قد أصبح بدون معنى أو قيمة في ظل العبء الساحق للحكم الاستبدادي والركود الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هذا الظرف فريدا بالنسبة لتونس، إذ بلغ معدل البطالة الإجمالي بين الشباب العرب ضعف المتوسط العالمي في العقد الذي سبق الانتفاضات، بمعدل 20 إلى 40%، ولم يطرأ عليه أي تحسن يذكر خلال تلك الفترة[3]. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى خلق خمسين مليون فرصة عمل بحلول عام 2020 لاستيعاب الشباب البطال بشكل كامل بالدّخول إلى سوق العمل، دون حساب أولئك الذين يبحثون بالفعل عن عمل، وهو احتمال غير مرجح[4].

ولئن كان من الواضح أين وعندما بدأت الانتفاضة بشروط صارمة، فإن الحقائق والأرقام الأساسية الواسعة النطاق التي سبقت فترة الانتفاضات العربية، تقول بعبارات أكثر تحديدا لماذا اختار المواطنون الانتفاضة الأخيرة ضد الاستبداد الطويل الأمد للأنظمة الحاكمة. وبعبارة أخرى، فالأفعال التي قام بها "البوعزيزي" وأمثاله في المنطقة العربية لم تكن نابعة من فراغ أو بدون سوابق وسياقات تاريخية، ولم تكن أفعال الرجل قد اجتاحتها الهستيريا، ولكنها عمل محسوب يستند إلى مظالم اقتصادية طويلة الأمد مع حكومته.

ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ فترة طويلة مكانا لحقوق الإنسان المشكوك فيها، وللمستويات المتدنية من الحرية، ولمحدودية التنمية الاقتصادية لغالبية المواطنين. ووفقا للتقرير الصادر عن منظمة "دار الحرية" *"Freedom House"** لسنة 2017، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها توجد في

تصنيف حرج جدا بنسبة 5٪ من السكان الذين يتمتعون بالحرية؛ أي حوالي 21 مليون شخص فقط يتمتعون بالحرية في المنطقة من أصل 424.8 مليون نسمة (عدد سكان المنطقة العربية)، هذا العدد الإجمالي يرسم صورة قاتمة تماما عن وضع الحريات، خاصة إذا تم مقارنته بالأرقام المسجلة في مناطق أخرى من العالم، كما هو الحال في أوروبا حيث توجد نسبة 85٪ من الأشخاص الذين يتمتعون بالحرية من أصل 618.1 مليون نسمة، وفي آسيا يعتبر 38٪ أحرارا من أصل 4.06 مليار نسمة (وهي منطقة تشمل كوريا الشمالية باعتبارها دولة استبدادية والدولة الشيوعية القمعية في الصين)، وفي قارة أمريكا حيث يوجد 69٪ شخص يتمتعون بالحرية من أصل992.31 مليون نسمة.[5]

وبالتالي فالاتجاهات العامة في المنطقة العربية غير مشجعة كلية، خصوصا في السنوات التي سبقت مباشرة الانتفاضات وبعدها كذلك، ففي 2011 شهدت الحركة العامة العالمية تراجعا ملحوظا في مؤشر الحرية، هذا الاتجاه لم تكن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مأمن منه رغم الحركات الاحتجاجية التي شهدتها[6]. وفي حين يعتبر نطاق التنمية السياسية والتغيير في المنطقة في السنوات التي أعقبت الانتفاضة في معظمه خارج مجال هذه الدراسة، فمن الضروري فقط فهم مدى القمع الذي كانت ومازالت عليه المنطقة بالنسبة لمعظم المواطنين.

من الناحية الاقتصادية، لا يزال الافتقار إلى الفرص والحرية موجودا وقائما في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما عند مقارنته بمختلف مناطق العالم الأخرى. فقد أعطى مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2014 – الذي نشر بالاشتراك بين مؤسسه التراثHeritage Foundation وصحيفة "وول ستريت جورنال" the Wall Street Journal – الشرق الأوسط وشمال إفريقيا درجة من الحرية الاقتصادية العامة بلغت 61.4 نقطة من أصل 100 نقطة محتملة، وهو عدد كان مدعوما بشكل مصطنع من نواح عديدة بسبب المراتب العالية جدا الممنوحة للإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين. وبصفه عامة، احتلت شمال إفريقيا مرتبة مُتدنّية بصفة استثنائية مع جميع الدول التي أحرزت على 50- 59.9 نقطة، وسجلت شبه الجزيرة العربية تحسنا هامشيا مع المزيد من الدول مثل: المملكة العربية السعودية والأردن التي سجلت في الفئة التي تضم 60-69.9[7]، فما تظهره هذه الأرقام في أبسط أشكالها هو الظروف العامة للفرص الاقتصادية المحدودة التي كانت قائمه قبل الاضطرابات والتحولات في المنطقة العربية، ولا تزال قائمة في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في البلدان التي وقعت فيها احتجاجات وانتفاضات. فمثلا وفق مؤشر 2018 الصادر عن Foundation Heritage، بالرغم من تحقيق تحسن في ترتيب ستة (6) دول من المنطقة العربية، غير أنه كان هناك تراجعا بالنسبة لـ: ثمانية دول أخرى في المنطقة (أنظر الشكل رقم (01)).

شكل رقم (01): مؤشر الحرية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

World Rank	Regional Rank	Country	Overall Score	Change from 2017	Property Rights	Judicial Effectiveness	Government Integrity	Tax Burden	Government Spending	Fiscal Health	Business Freedom	Labor Freedom	Monetary Freedom	Trade Freedom	Investment Freedom	Financial Freedom
10	1	United Arab Emirates	77.6	0.7	76.3	83.4	77.3	98.4	70.9	99.0	79.9	81.1	80.2	84.3	40	60
29	2	Qatar	72.6	-0.5	70.3	59.8	71.6	99.6	60.2	95.4	71.3	65.4	75.0	83.3	60	60
31	3	Israel	72.2	2.5	78.2	83.1	61.2	60.9	51.8	79.0	71.8	65.1	85.3	85.5	75	70
50	4	Bahrain	67.7	-0.8	62.1	55.1	51.8	99.9	66.4	6.5	75.5	76.5	79.9	83.4	75	80
62	5	Jordan	64.9	-1.8	57.6	57.3	51.9	92.4	69.4	27.7	63.0	58.9	88.7	82.0	70	60
81	6	Kuwait	62.2	-2.9	52.0	53.5	36.6	97.7	20.5	99.3	57.2	61.5	73.7	79.1	55	60
86	7	Morocco	61.9	0.4	53.8	44.3	41.3	70.5	70.5	60.6	69.6	36.0	82.3	79.4	65	70
93	8	Oman	61.0	-1.1	59.5	57.4	51.5	98.5	25.0	17.7	76.3	55.2	79.2	86.2	65	60
98	9	Saudi Arabia	59.6	-4.8	53.1	60.2	49.9	99.7	52.0	19.7	74.0	64.8	73.8	78.2	40	50
99	10	Tunisia	58.9	3.2	49.4	41.7	36.8	73.0	75.5	61.6	81.4	52.9	77.2	82.1	45	30
139	11	Egypt	53.4	0.8	32.7	52.5	32.2	84.2	65.1	1.2	71.5	51.5	69.6	70.9	60	50
140	12	Lebanon	53.2	-0.1	39.7	33.6	20.2	91.9	78.2	0.0	48.8	44.2	81.9	84.5	65	50
156	13	Iran	50.9	0.4	32.5	35.3	32.6	81.0	91.1	91.7	64.3	58.2	59.8	54.5	0	10
172	14	Algeria	44.7	-1.8	27.8	35.2	29.0	74.0	45.9	19.2	68.1	48.7	69.9	63.5	25	30
N/A		Iraq	N/A	N/A	36.7	11.4	23.4	N/A	45.4	11.9	59.1	69.8	79.2	N/A	N/A	N/A
N/A		Libya	N/A	N/A	5.2	22.1	23.1	90.5	0.0	19.9	63.5	45.9	56.2	80.0	5	N/A
N/A		Syria	N/A	N/A	36.7	22.1	23.1	N/A	N/A	13.8	61.8	59.2	44.2	56.6	0	N/A
N/A		Yemen	N/A	N/A	17.9	16.6	21.2	N/A	80.9	5.4	52.7	52.1	66.6	N/A	50	N/A

Source : Terry Miller and all: Index of economic freedom, Washington,The Heritage Foundation, 2018, p59.

وعلاوة على ذلك، تبين هذه الإحصاءات والتحليلات لمؤشر الحرية الاقتصادية كيف أن القهر الصريح لغالبية المواطنين الذين يعيشون في المنطقة العربية كان ولا يزال مستمرا، غير أنه سيكون من الخطأ التركيز بشكل مفرط على القوة المحفزة الوحيدة لهذه الدول الاستبدادية. ففي حين تقول الإحصاءات، هناك المزيد من الوضوح الذي يمكن اكتشافه تحت هذه التوصيفات الرقمية الكبيرة والبسيطة. ومع ذلك، سيعرض الجزء الثالث من هذا البحث للاستكشاف الأوفى للعوامل الاقتصادية.

قد يتبادر للذهن تساؤلات من قبيل، ماذا حدث بالضبط في جميع أنحاء المنطقة العربية؟ أين وكيف انتفض الناس؟ ماذا أرادوا بالضبط؟. فالانتفاضة نادرا ما تكون مسألة بسيطة، والمطالب الشعبية والظروف تختلف بالتأكيد عبر الدول وبين الناس. وكما سبق شرحه، بدأت التحولات والاضطرابات في بلدة ريفية صغيرة جنوب تونس، وسرعان ما انتشرت في جميع أنحاء المنطقة، بعد ذلك انتقلت الاضطرابات إلى مصر، التي عانت الكثير من نفس الأمراض النسقية (المرتبطة بنظام الحكم) مثل تونس، ومن مصر "انتشرت الإحتجاجات في أماكن أخرى من العالم العربي من الخليج الفارسي إلى شمال إفريقيا، بل وأدت إلى مقتل الزعيم الليبي "معمر القذافي" المهيمن على الحكم منذ فترة طويلة.[8]

فالمنطقة العربية عُرفت منذ فترة طويلة بأنها غير قابلة للاختراق من قبل محاولات تغريب وتحرير سياساتها ونظمها الاقتصادية، لكن المفارقة تكمن في التحول الحاصل في خياراتها وسياساتها العامة على أيدي المواطنين الغاضبين والمتحمسين.

منذ 2011، كان هناك عدد كبير من الحجج التي قدمها الباحثون لمحاولة شرح أسباب الانتفاضات والتحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية، سيتم عرض العديد من هذه التفسيرات البديلة في العنصر الموالي من أجل الاستيعاب الكامل لتعقيد التحولات الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك ليس هدف هذا البحث دحض أي واحد من هذه التفسيرات، ومع ذلك، بما أن دراسات الحالات والأرقام التي ستقدم لاحقا ستلقي الضوء على بعض العوامل المسببة، فإن العوامل الاقتصادية السابقة لهذه الانتفاضات يجب ألا تهمل، وأن تحظى بأهمية كبيرة.

ثانيا: التفسيرات البديلة للانتفاضات في المنطقة العربية وأهمية العوامل الاقتصادية

قدمت عدة تفسيرات ومقاربات لفهم طبيعة العوامل المتحكمة في حدوث الانتفاضات في المنطقة العربية، وذلك من أجل تحديد مآلاتها وكيفية التعامل معها بطريقة موضوعية، لذلك سيتم التركيز على بعض التفسيرات البديلة، ثم تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية باعتبارها من أهم الأسباب الدافعة نحو حدوث الانتفاضات في أغلب الدول العربية.

1- التفسيرات البديلة للانتفاضات في المنطقة العربية

ربما من الحجج الأكثر شعبية التي قدمت لتفسير مسببات الانتفاضات العربية، متعلقة بقوة وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة التي يمتلكها الشباب في أجهزتهم الإلكترونية الذكية والمتطورة، باعتبار الإنترنت بكل تأكيد أداة متحركة، سريعة، وفريدة من خلال استخداماتها الواسعة في العديد من مختلف الأجهزة المحمولة والمنزلية القائمة، وتشير البحوث التي أجريت في 2009-2010، بأن: "أكثر من 80٪ من الشباب في الشرق الأوسط يستخدمون الإنترنت على الأقل عدة مرات في الأسبوع، 56٪ منهم يطالبون بتصفح الإنترنت كل يوم، أما 6% فقط منهم يقولون أنهم لم يقوموا باستخدام الإنترنت.[9]

بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للدراسة الاستقصائية عن الشباب العربي، فإن "وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت ذات نفوذ متزايد، إضافة إلى أن المزيد من الشباب العرب يحصلون على أخبارهم من وسائل التواصل الاجتماعي، في حين زاد الاهتمام بالمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل حاد كمصادر إخبارية موثوقة.[10]

وقد ذهبت بعض الدراسات إلى حد وصف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها مسؤولة بصفة مباشره عن الاضطرابات في المنطقة العربية (الانتفاضات العربية)، ووصفت الانتفاضات في كل من تونس ومصر بأنها تعبر عن " ثورة التويتر" Twitter Revolution، أو "ثورة الفيسبوك" Facebook Revolution.

فتؤكد حجج المنظور السيبراني الدور الأساسي الذي تلعبه التكنولوجيا في إنشاء مجتمع للاحتجاج في الفضاء الالكتروني، باعتباره فضاءا حقيقيا غير متاح للنشاط المناهض للنظام في كل من تونس ومصر، وبالرغم من أن بعض المشاركين في هذا المجتمع الإلكتروني كانوا مجرد مراقبين، فإن الآخرين شاركوا بنشاط وفعالية في إيجاد مجال سياسي سيبراني (إلكتروني) بديل وموازي للمجال السياسي القائم الذي يعيشونه، وقد حولت مشاركتهم في هذا

المجال البديل ذاتيتهم (وعيهم)، وخلقت لديهم ثقافة التمرد والالتزام بالمشاركة في السياسة العملية.[11] وبشكل عام، ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات المواطنين في نقل وإيصال مطالبهم، وآرائهم، ومواقع احتجاجاتهم، كما أعطتهم القدرة على التواصل بسرعة، والعمل حول تدابير الرقابة المفروضة من قبل الحكومة، كلها مزايا يمكنها المساعدة في إشعال أو إدامة الثورة، بالرغم من أن هذه التكنولوجيات لم توضع لأغراض الاحتجاج الشعبي في المقام الأول. ومن المهم أيضا أن نضع في الاعتبار أن قطاعات كبيرة من السكان الذين شاركوا في الانتفاضات لم يشاركوا بنشاط في وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما الفئة الأكبر سنا من المواطنين، وبهذا المعنى تكون وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات المتصلة بها عاملا مكملا وليس مسببا.

هذا ما يؤكده أيضا كل من Gadi Wolfsfeld, Elad Segev, and Tamir Sheafer في مقال لهم بالمجلة الدولية للصحافة والسياسة International Journal of Press and Politics بقولهم: " وقد تعمل وسائل التواصل الاجتماعي على إدامة وتيسير العمل الجماعي، ولكن هذه القناة الوحيدة للاتصالات بين الكثيرين، إضافة إلى عمليات الاتصالات السياسية لا يمكن اعتبارها محركا أساسيا للاضطرابات مقارنة بالعوامل الهيكلية الأخرى"[12].

ووفقا لتقارير التنمية البشرية المصرية لعام 2010، لم تكن هناك بالضرورة علاقة بين استخدام الإنترنت والسياسة في مصر قبل الانتفاضة، فـ: 60% من الشباب أمضوا وقتهم في الدردشة على شبكه الإنترنت، و20% أمضوا وقتهم في مشاهدة المواد الإباحية، و12% أجروا أعمالا أو بحوثا، ولم يزر سوى 8% المواقع السياسية.[13]

التفسير الآخر لبداية الانتفاضات العربية هو التأثير المعروف للعدوى، الذي تنتشر فيه الثورة كفيروس من شعب إلى شعب بغض النظر عن المطالب[14]، ومما يثير الاهتمام والتفكير بوجه خاص الصلة السببية بين وسائل التواصل الإجتماعي وتأثير العدوى على أيدي الشباب، لقد جادل البعض بأن وسائل التواصل الاجتماعي مكنت من تبادل الأفكار والقيم التي انتقلت حَرفيا بسرعة الضوء عبر الحدود من شاشة كمبيوتر إلى شاشة كمبيوتر، لتقوم بتنوير الشعوب بتسليط الضوء على محنهم، وإشعال الروح الثورية بسرعة.

ومع ذلك، فلما يتم اعتبار الأفكار والقيم مشتركة من قبل بين الشعوب في الواقع بفعل تأثير مختلف وسائل الإعلام وليس فقط الوسائل الإلكترونية، فإن هذا التفسير لا يأخذ في الحسبان السبب الذي جعل هذه المرة هي التي حدثت فيها الانتفاضة في نهاية المطاف دون غيرها. فقد تم تقاسم القيم والأفكار لعدة عقود في المحلات والمقاهي في جميع أنحاء المنطقة العربية، ومن المؤكد أن المواطنين لم يكونوا راضين عن جوانب عديدة من حياتهم قبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي الواسعة الانتشار، ومع ذلك لم ينتفضوا ضد حكوماتهم، وبالتالي يعتبر هذا العامل عاملا مساعدا فقط، وليس مسببا بصفة حاسمة.

التفسير البديل الأخير لبداية الانتفاضات والتحولات في المنطقة العربية هو أن المواطنين ولا سيما في الدول التي نجحت فيها الانتفاضات، كانوا ببساطة يشعرون بالاستياء إزاء زعمائهم السياسيين الاستبداديين. فعلى سبيل المثال، بقي حسني مبارك في السلطة في مصر منذ عام 1980م، وبن علي في تونس منذ عام 1987م، ومعمر القذافي في ليبيا لأكثر من 42 عاما، كما ورد في تقرير عام 2012 قدمته لجنة فرعية ثنائية للحزبين (حزب المحافظين، وحزب العمال) في البرلمان البريطاني، بأن الانتفاضة نجمت عن "الاستياء إزاء الحكام الاستبداديين الذين حرموا شعوبهم من حرية التعبير، ومحدودية فرص المشاركة في الحياة المدنية والسياسية، واعتماد قوانين الطوارئ منذ فترة طويلة، بالإضافة لقصور نظام العدالة، والجهاز الأمني القمعي للدولة، الذي كان مسؤولا عن عدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والقتل"[15].

من بين التفسيرات السابقة المتنافسة، يتضمن هذا التفسير تعليلات سببية أكثر إقناعا للأسباب الجذرية للانتفاضات العربية مقارنة بالأسباب الاقتصادية. ومع ذلك، وكما سيظهر لاحقا، فإن العوامل الاقتصادية هي في الواقع عوامل أولية، أما العوامل الاجتماعية/السياسية هي بمثابة الشواغل الرئيسية، لا سيما بالنظر إلى الآفاق الاقتصادية القاتمة واستمرار القمع الاقتصادي، والمحسوبية داخل الحكومات.

وكما تناولنا سابقا، تم التوصل من قبل الباحثين إلى تفسيرات بديلة لتوضيح هذا التحول المفاجئ، بيد أن الظروف الاقتصادية التي كانت قائمه في المنطقة العربية في السنوات السابقة لـ2011، وخاصة في كل من تونس ومصر، أسهمت بشكل كبير في إحداث اضطرابات وتحولات سياسية مفاجئة، والتي من المحتمل استمرارها في تأريق المنطقة، والعصف بها في السنوات القادمة ما لم تتخذ تدابير إصلاحية جادة.

2 – أهمية العوامل الاقتصادية في تفسير الانتفاضات في المنطقة العربية

يستحضر مصطلح "الاقتصاد" بالتأكيد عددا كبيرا وهائلا من الإحصاءات والصيغ المعقدة. والهدف من هذا البحث بوصفه ورقه علمية سياسيه نوعية بشكل كامل، ليس شرح المنهجيات والرياضيات الكامنة وراء المتغيرات الاقتصادية. ففي مقابل ذلك، سيكون الهدف استخدام وفهم لعدد وافر من الإحصاءات المتنوعة التي ستكشف بوضوح عن أهمية المظالم الاقتصادية في حدوث الانتفاضات والتحولات السياسية في المنطقة العربية.

علاوة على ذلك، من المهم تسليط الضوء على عدد من هذه المتغيرات ومسبباتها من أجل توفير الخلفية الأكاديمية والعلمية لمتابعة الحجج المقدمة في وقت لاحق (دراسة الحالة). وما سيركز عليه هذا الجزء هو الاختيار المستهدف للمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية والاستفادة منها لعرض الوضع في المنطقة العربية بشكل كامل قبل حدوث موجة الانتفاضات العربية، وبالتالي فإنها تبرهن تماما على ضخامة وأهميه المتغيرات الاقتصادية في توفير الدافع للعمل المكرّس للاحتجاج والرغبة في التغيير.

والسؤال الهام الذي ينبغي تناوله الآن هو: لماذا يتم التركيز على المتغيرات الاقتصادية؟ وما هو التمكين الفريد الذي يمس الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية، التي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث احتجاجات واسعة

النطاق تتحدى الأنظمة القوية والراسخة القائمة منذ أمد بعيد؟. في هذا الصدد، يجادل كل من Ilhem Allagui وJohanne Kuebler في مقال بمجلةthe International Journal of Communication، بأنه تمت تعبئة المواطنين في المنطقة نتيجة "للألم الذي يتقاسمونه بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، وبالأخص البطالة وعدم المساواة بين الطبقات"[16].

بالإضافة إلى ذلك، تحاجج "نادية حَسِين" Nadia Hassine في دراسة نشرها البنك الدولي، بأن "تدهور مستويات المعيشة، ارتفاع وتزايد نسبة البطالة، وتنامي التصورات الخاصة بالإقصاء كانت من بين الأسباب العديدة التي دفعت الشوارع العربية إلى البزوغ في في وقت مبكر من عام 2011، والمطالبة بنموذج سوسيو- اقتصادي جديد لتوسيع المشاركة الاقتصادية والتنمية[17]، في الواقع هناك اتساع للفوارق بين الفئات الاجتماعية-الاقتصادية والمناطق الحضرية-الريفية والإقليمية. ويبدو أن عدم المساواة، وعدم تكافؤ الفرص في مختلف المخرجات/النواتج الاقتصادية وغير الاقتصادية يشكل أيضا مصدر قلق بالغ في المنطقة العربية، ويستحق الاهتمام من قبل مقرري السياسات العامة الحكومية.[18]

ومن ثم فالفهم الكامل للتناقض التاريخي القائم بين ضخامة الإيرادات والتفاوت الاقتصادي، وخاصة خلال العقد السابق للانتفاضات في جميع أنحاء المنطقة، أمر حيوي لفهم كيفية نشوء الإحتجاجات والاضطرابات التي أدت إلى تحولات سياسية جذرية في بعض الدول العربية. واستنادا إلى هذا الفهم، يقول البنك الدولي "أن عدم المساواة الشديدة، والتفاوتات الاجتماعية/الاقتصادية تهدد الاستقرار السياسي لبلد ما، لأن عددا أكبر من الناس غير راضين عن وضعهم الاقتصادي، مما يجعل من الصعب التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بين الفئات السكانية الأعلى دخلا والأقل دخلا".[19]

وبالنظر إلى الإحصائيات المتعلقة بتطبيق معامل جيني (يقيس العدالة والمساواة في توزيع الدخل) في المنطقة العربية نجدها مختلفة بطبيعة الحال عن حالة الدول المتقدمة، فاحتلت كل من مصر وتونس الترتيب المتوسط لمعامل جيني بـ 308 و377 على التوالي، في السنوات الخمسة السابقة للربيع العربي، وهو ترتيب عالي المستوى لعدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك، حصلت المغرب على الترتيب 409 اعتبارا من سنة 2008، كانت اليمن في 377 اعتبارا من 2005، وكانت الجزائر في المرتبة 355 اعتبارا من 1995.[20] فكل الدول العربية تقريبا تندرج في الترتيب العالي- المتوسط لعدم المساواة، خصوصا عند مقارنتها بنظرائها على الصعيد العالمي.

هذه الصورة الكاملة تعكس غياب أي دولة يوجد فيها قدر كبير من المساواة في الدخل. فالغالبية العظمى من المواطنين في المنطقة العربية كانوا عالقين في الحالات الاقتصادية المضطهدة لعقود قبل بداية الاضطرابات في المنطقة، ولم تتمكن من تحسين مكانتها الاقتصادية الشخصية. في حين بقي الأغنياء والأقوياء، وخاصة النخبة السياسية لكل دولة، يواصلون زيادة وتضخيم ثرواتهم الهائلة على حساب الأغلبية المحرومة.

ومن الإحصاءات الأخرى التي تشير إلى انعدام الفرص الاقتصادية في المنطقة العربية قبل بداية الاضطرابات، أرقام الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP) وكذلك معدلات الفقر بين المواطنين. في البداية، تجدر الإشارة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية حول الكيفية التي يعمل بها اقتصاد كل دولة على حدا (الهيكل الاقتصادي)، سواء كان مدفوعا بالنفط، أو بالغاز الطبيعي، أو بالسياحة، أو بالتصنيع، أو غيرها من القطاعات الأخرى، ومع ذلك، فإن هذا الوضع الفريد في اقتصاد كل دولة لا يزيل بالتأكيد الاتجاه العام لأرقام الناتج المحلي الإجمالي المنخفضة للفرد، والجمع بين هذه الإحصائيات(GDP) وارتفاع مستويات التفاوت في الدخل لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة بسبب عدم توفر الفرص الاقتصادية لغالبية مواطني المنطقة العربية. وبعبارة أخرى، فإن الغالبية العظمى من المواطنين ليسوا فقراء للغاية فحسب، بل أنهم أيضا ينظرون باستمرار إلى تلك القلة من الأثرياء في كل دولة وهم يكتسبون مزيدا من القوة والنفوذ الاقتصاديين.

بعد استبعاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر، التي تعتبر رائدة عالميا بـ: 102.900 دولار للفرد في سنة 2013، وكذلك الإمارات باعتبار نصيب الفرد فيها مرتفعا على الصعيد العالمي بـ: 42.000 دولار للفرد في سنة 2013. فباستثناء هاتين الدولتين التين لم تكن فيهما احتجاجات، فإن الصورة في بقية المنطقة كانت بالتأكيد قاتمة قبل بداية الانتفاضات العربية.[21]

فبخلاف هاتين الحالتين، كانت الأرقام الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منخفضة للغاية. فمثلا كان نصيب الفرد لبعض الدول العربية سنة 2009 كما يلي: اليمن 1,252 دولار للفرد الواحد، مصر 2,461 دولار للفرد، الجزائر 3,771 دولار للفرد، ليبيا $10,455 دولار للفرد، المغرب 2,861 دولار للفرد، وسوريا2,065 دولار للفرد.[22] تؤكد هذه الأرقام الافتقار للتنمية الحقيقية والفرص الاقتصادية لمواطني هذه الدول.

واستنادا إلى معامل جيني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يمكن ملاحظة الصورة الأساسية لانعدام التنمية الاقتصادية المجدية والفرص المتاحة في المنطقة بكل وضوح. وعلاوة على ذلك، فإن ما يعطي لمحة أكثر دلالة عن الحالة الاقتصادية السابقة الصعبة هو المعدلات المرتفعة للفقر[23] والبطالة[24] في جميع أنحاء المنطقة تقريبا.

3 – دراسة نموذجي تونس ومصر

سيتم التركيز في هذا الجزء على النموذجين التونسي والمصري، باعتبارهما مثالين للانتفاضات الناجحة، أين تمت الإطاحة بالحكام في كلا البلدين، بالإضافة إلى أنهما كبلدين لعبت فيهما العوامل الاقتصادية المحبطة دورا رئيسيا في الانتفاضات التي أدت إلى إحداث تغييرات في أنظمتها الحاكمة. بالإضافة إلى الاتجاهات الاقتصادية العامة، سيتم التركيز بشكل خاص على دور الشباب، والقطاعات الأكثر تعليما من السكان، والنساء.

3.1 – النموذج التونسي

بينما ظلت شرائح واسعة من الشعب التونسي تعاني الحرمان والتهميش، كانت الحياة في تونس مريحة وسهلة بالنسبة لنخبة مختارة من الصفوة السياسية، برئاسة زين العابدين بن علي، الذي قاد الدولة التونسية منذ 1987م بعد انقلاب دموي، حتى 2011م، وببساطة، "لقد فاجأت الانتفاضة التونسية العالم. لأنه لم يحدث من قبل في تاريخ العالم العربي الحديث أن أدت انتفاضة شعبية للإطاحة بحاكم مستبد راسخ مثل بن علي، دون اللجوء إلى أية إيديولوجية راسخة، أو تنظيمات الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، أو تدخل أجنبي"[25].

ومع أن التونسيين يرغبون في المزيد من الحقوق السياسية، غير أن تباطؤ النمو الاقتصادي، وما نتج عنه من اتساع دائرة الفقراء والمعدمين، والتراجع الكبير لقبول الشعب التونسي بسياسة الوعود الفارغة المنتهجة من قبل حكومة بن علي. فكان التغيير الذي يسعى إليه التونسيون اقتصاديا في طبيعته وليس سياسيا.

لتأكيد هذا الإدّعاء، من المهم فهم الاتجاهات الاقتصادية العامة التي أدت إلى الانتفاضة في تونس. فبالإضافة إلى البطالة العامة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإحصاءات معامل جيني التي قدمت في وقت سابق، هناك عدد من الإحصاءات الوصفية الأخرى التي تزيد من استيعاب الحالة الاقتصادية للغالبية العظمى من التونسيين في السنوات التي سبقت الانتفاضة. ووفقا لمنظمه الشفافية الدولية، وبتوجيه من الأمم المتحدة، واعتبارا من عشية حدوث الانتفاضة في 2011، احتلت تونس المرتبة 73 على الصعيد العالمي في مجال الفساد، إضافة إلى التنامي الكبير لـ "رأسمالية المحسوبية"** في السنوات السابقة للانتفاضة. وقد تسبب بن علي في هذا الأمر إلى حد كبير مع سلطته الاحتكارية القريبة من أجهزة الفساد في الدولة.[26]

بالرغم من النقائص الملحوظة في نمط إدارة شؤون الدولة لحكومة بن علي، فإن الخدمات التي تقدمها الدولة لا تزال أكثر ملائمة وفي بعض الحالات أفضل بكثير من الدول الأخرى. وهذا أمر حظي بقبول واسع النطاق من جانب قطاعات كبيرة من المواطنين التونسيين منذ عقود[27]، ومع ذلك، فإن "توفير وجودة الخدمات العامة (الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي، والتعليم) التي لا تزال تمثل فخرا للدولة التونسية، قد تراجعت نتيجة للبطالة، وارتفاع الأسعار، والتضخم" في العقد السابق.[28]

كما أن الافتقار إلى رؤوس الأموال والإيرادات الضريبية المتاحة من الطبقات الدنيا، يضع ضغوطا مضاعفة على تشغيل نظام الحماية الاجتماعية من قبل الحكومة المركزية. بالإضافة إلى تقييد عمل هيئتي مكافحة الفساد التابعتين للدولة (المكتب الوطني لمراجعه الحسابات والمحكمة المالية التأديبية) من طرف أسرة بن علي وأقرب حلفائها، لتصبح الرشوة والمحسوبية سمتين مألوفتين داخل الحكومة لممارسة الأعمال التجارية، وكانت "العقود التجارية وعقود المشتريات العامة في البلاد تمنح في كثير من الأحيان إلى المقربين الحكوميين وبعض العشائر المؤثرة حول الرئيس[29]، كما كانت عائلة بن علي تسيطر على معظم الصناعات الرئيسية في البلاد، بالإضافة لهيمنتها على أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وهو رقم مذهل جدا، بالنظر إلى أن أسرة صغيرة (أقلية) تسيطر على هذه الحصة الضخمة، على حساب السكان المحليين الذين يبلغ عددهم 11 مليون نسمه تقريبا[30].

ابتداءا من سنة 2000م، بدأت الهوة تتسع بين الفقراء والأغنياء، إذ أن 10٪ من التونسيين يسيطرون على 31.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تسيطر 10٪ من القاعدة السفلية على نسبة زهيدة مقدرة بـ: 2.3٪، كما أشارت مختلف الأدبيات أن هذه الفجوة استمرت في الاتساع طوال العقد السابق للانتفاضات[31] ،وبذلك تركت الغالبية العظمى من المواطنين التونسيين على هامش النجاح، ولم تتمكن من الحصول علي أفضلية ذات مغزى في النمو الاقتصادي الشخصي، بسبب السيطرة الشاملة لبن علي ومقربيه على الاقتصاد الوطني.

ونتيجة لأوجه عدم المساواة الاقتصادية، فإن الغالبية العظمى من التونسيين، وبالرغم من واجهة نظام السلامة الاجتماعية الذي وفّره نظام بن علي، لم يتمكنوا من تعزيز مكانتهم الاقتصادية الشخصية بسبب هيكل الاقتصاد ذاته، هذا الأخير الذي نظمه بن علي والمقربون منه بطريقه تحمي ثرواتهم الضخمة على حساب مختلف الفئات الشعبية، خاصة فئة الشباب التي تعتبر أكثرها معاناة من الإحباط والقهر، وبالأخص الشباب المتعلمين الذين شكلوا ضغطا على سوق العمل، فوجدت الحكومة صعوبة كبيرة في استيعاب ومواكبة هذه الأعداد الكبيرة لطالبي الشغل، خاصة في ظل الانخفاض المضطرد للناتج المحلي الإجمالي في تونس منذ 2006.[32]

وفقا لمؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، عرفت نسبة البطالة في تونس بالنسبة لمن لديهم تعليما ثانويا فما فوق ارتفاعا ملحوظا في الفترة التي سبقت الانتفاضة[33]، وبالتالي، فان تونس مقارنة مع نظرائها العالميين، تخلفت كثيرا في خلق مستويات ايجابية من العمالة المتاحة لأصحاب التعليم العالي من مواطنيها. باعتبارهم من بين أكثر السكان الذين يعانون من البطالة الديموغرافية في تونس، ويمتلكون رغبات وفرص عالية في الحصول على عمل مستقر وأجر جيد، كما ذهب إلى ذلك "راغي أسعد" Ragui Assaad: " فإن التركيبة السكانية، ببساطة وبوجود أعداد كبيرة من الناس الذين يشعرون بالإحباط الشديد لعجزهم عن تحويل تعليمهم إلى وظائف منتجه، قد أدت فعلا إلى تفاقم المشاكل"[34].

3.2 – النموذج المصري

منذ منتصف جانفي 2011 وحتى فيفري من نفس العام، عندما تخلى "حسني مبارك" عن السيطرة الحكومية، تظاهر الملايين من المصريين في الشوارع للمطالبة بسقوط النظام. وكان مواطنوا مصر، مثل نظرائهم التونسيين، غاضبين من نظام حكم فاشل، وغير مستجيب للاحتياجات الشعبية. حيث طالب آلاف المواطنين الغاضبين – الذين تجمعوا في ساحة التحرير– بالتغيير في وجه الاستبداد القوي والراسخ. وتُظهر مصر، التي شهدت الإطاحة بحسني مبارك في فيفري 2011 بعد 29 عاما من الحكم، أهمية الفرص الاقتصادية والفساد والمحسوبية في إحداث الاضطرابات والتحولات الثورية.[35]

وكما هو الحال بالنسبة لتونس، فقد دافع العديد من الباحثين عن جملة من العوامل المسببة للاحتجاجات ضد نظام مبارك. بل أن البعض قد جادل بأن أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي المثيرة للإعجاب نسبيا، مقارنه بنظيراتها المسجلة إقليميا، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي استثمرت بقوة في الاقتصاد المصري من قبل عدة

دول وشركات متعددة الجنسيات، كدليل أن هذه الاحتجاجات كانت تحركها مطالب سياسية بحتة. ومع ذلك، سيحاول هذا الجزء إظهار كيف تُخفي معدلات النمو المثيرة للإعجاب واقعا بائسا، خاصة ما تعلق باتساع التفاوت في الدخل، وهذا ما لم يرق إلى مستوى تطلعات الجيل الشاب والمتعلم الذي سيلجأ إلى الشوارع في 2011.[36]

وحسب الباحثين "لين نوهيد" Lin Noueihed و"أليكس واران" Alex Warren، هناك تشابه لافت بين مصر وتونس، و"بالرغم من أن الشعب المصري يعيش في واحد من أكبر الاقتصادات، وأكثرها تنوعًا في إفريقيا، والشرق الأوسط، غير أن العديد من المصريين كانوا من ذوي الدخول المنخفضة، مع تزايد عددهم الإجمالي من 16 ٪ في عام 2000 إلى 21 ٪ في عام 2008[37]. بالإضافة إلى ذلك، وبحلول عام 2008، كان أكثر من 2.5 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وهو ما يعتبر ضمن دائرة "الفقر المدقع" extreme poverty وفقا للأمم المتحدة، وغير مناسب للحفاظ على حياة صحية، مستقرة، ومريحة[38]. وهذا ما يظهر بأن قطاعا واسعا من المصريين لم يجن أية فوائد من الازدهار المتصور والتنوع والمرونة للاقتصاد المصري.

في عام 2000 بلغ معدل عدد الفقراء 16.7٪، ليتراجع في عام 2005 إلى 19.6٪، وفي عام 2009 انخفض إلى 21.6٪، وفي عام 2011 مباشرة قبل بداية الانتفاضة، ارتفع إلى 25.2٪.[39]وهكذا، فإن نمط تزايد الفقر على مدى العقد السابق للثورة المصرية، يجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للفئات الهشة أصلا. فالعيش في فقر له تأثير سلبي ملحوظ على مجموعة سكانية، وهذا صحيح بالنسبة لكل من تونس ومصر. إذ يمكن للفقر أن يكون بمثابة دافع لسوء التغذية، الوصم الاجتماعي، انخفاض الأداء الأكاديمي، ويُفاقم من مشكلة نقص وغياب آفاق أكاديمية مجدية خلال فترة المراهقة ومرحلة الشباب.

بالرغم من النمو الكبير الفعلي الذي حققته مصر في الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذه الأموال لم تجد طريقها إلى أيدي معظم السكان، والذي ظهر في وقت سابق، بالرغم من بلوغ متوسط "معامل جيني" 308، أو درجة متوسطة عالية من عدم المساواة. ويظهر هذا أيضًا عندما استحوذت نسبة 10٪ من ذوي الدخل العالي في عام 2008 على 26.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما استحوذ 10٪ من أصحاب الدخل الأدنى على 4٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي[40]، فهذه الأرقام قابلة للمقارنة تماما مع فجوة الثروة في تونس كما تبين سابقا. فمن خلال السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد، أزال كل من "مبارك" و"بن علي" قدرة معظم السكان على تحسين آفاقهم في النمو الاقتصادي والاستقرار. فلم يكونا دكتاتوريين خيرين يعملان للحفاظ على سلطتهما عن طريق كبح وإخماد المظالم الاقتصادية للمواطنين، من خلال زيادة القدرة على الوصول إلى الثروة والأمان الاقتصادي، الأمر الذي اختارته العديد من الدول المنتجة للنفط، وخاصة المملكة العربية السعودية، كطريق لمنع

الثورة. بل على العكس من ذلك، فقد وسّعا ثرواتهما الشخصية على حساب معظم المواطنين، مما أدى إلى اتّساع دائرة السّكان الفقراء والمعدمين.

علاوة على ذلك، يظهر نمط الانحراف الاقتصادي بالرغم من إحصاءات البطالة للسكان أيضًا. فمن عام 2000 حتى عام 2010، بلغ معدل البطالة 10٪ ولم ينخفض أبداً إلى أقل من 9٪، وارتفع إلى 12٪ عشية الانتفاضة في عام 2011.[41] وكما قيل سابقا، يمكن أن يكون للبطالة تأثير مدمر على سكان دولة معينة مما يؤدي إلى تزايد السكان الذين يشعرون باليأس والحرمان، والإحباط، والتهميش، والغضب، كما يمكن أن تقلل من مشاعر القومية، وتقلل من ثقة المجتمع في حكومته، وقد ساعد هذا بدوره على تعبئة السكان المصريين بسرعة للانقلاب ضد مبارك. وبعبارة أخرى، لو كانت مستويات البطالة أقل بكثير، خاصة بين فئات معينة من السكان، وخاصة المتعلمين، فإن احتمالات حدوث ثورة شعبية واسعة الانتشار ستنخفض بدرجة كبيرة.

إن العامل الاقتصادي الآخر الهام، هو المستويات العالية للفساد والمحسوبية داخل الحكومة المصرية. ففي الوقت الذي حاول فيه مبارك، بناء على طلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خصخصة المزيد من الصناعة والاقتصاد المصريين في أوائل التسعينيات، لتجنب أزمة الائتمان والديون الوشيكة[42]. هذه الإجراءات والتدابير لم يكن ينظر إليها من قبل المصريين إلا أنها مجرد حيلة من قبل مبارك وأتباعه لملئ جيوبهم على حساب الشعب، وبالتالي حدثت تجاوزات متكررة لحكومة مبارك، من إنفاق ببذخ في مواجهة المواطنين الفقراء، وخفض الإنفاق العام جراء التعديلات الهيكلية، وما نتج عنه من تضرر مختلف الفئات (عمال المصانع، المزارعون غير المالكين، الموظفون الحكوميون، المنتجون). هذا النظام هيأ الظروف لإيجاد مجتمع مقسم إلى مستويين، أحدهما تمثله غالبية السكان المصريين المهمشين بشكل متزايد، والمستوى الآخر تمثله الأقلية الصغيرة المزدهرة على نحو لم يسبق له مثيل.[43]

تتأكد صحة هذه التجاوزات وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية بالاشتراك مع معهد CMI Michelin، إذ: "يتفق الخبراء أن الفساد منتشر كثيرا في مصر، وقد اتخذ أشكالًا عديدة، تتراوح بين الرشوة ومدفوعات التسهيلات من أجل إنجاز الأعمال في قطاعات مختلفة (مثل الشرطة، والجمارك، والتعليم)، والعوائد التي تدفعها الشركات إلى الموظفين العموميين من أجل تلقي المناقصات الحكومية، والمتاجرة بالنفوذ، واختلاس الأموال العامة، وغسيل الأموال، فضلاً عن الفساد السياسي وانتشار المحسوبية "[44].

بالإضافة إلى ذلك، عندما تم استقصاء عدد نسبي من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في عام 2007، أفاد 47٪ بأنهم دفعوا رشاوى للمسؤولين الحكوميين للحصول على عقود حكومية أو مجرد موافقات حكومية لفتح وإدارة أعمالهم، محاكية لنظام النمط المافيوي للفساد الحكومي Mafioso style system of government corruption، الذي تكون ممارسة الأعمال فيه شبيهة بالتعامل في نظام الابتزاز، والمكافآت،

والفساد"[45]، هذه الصورة لمستويات الفساد في مصر تُظهر أنها لم تكن فقط فظيعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي فحسب، وإنما هذه المستويات لم تتحسن أيضا في السنوات العشرة السابقة للربيع العربي.

غير أن التحديات الاقتصادية مثل البطالة ليست قوية ومؤثرة لوحدها بما يكفي لإحداث انتفاضة شعبية، وهذا ما تظهره العديد من دول العالم، التي تعاني من معدلات البطالة العالية مثل: اليونان، إسبانيا، والكثير من دول آسيا الوسطى، لكنها لم تؤدي إلى حدوث ثورات شعبية ضد أنظمتها الحاكمة. ومع ذلك، عندما تستمر أقلية صغيرة من الحكام المستبدين الأقوياء في تعزيز وبناء ثرواتهم الشخصية على حساب الغالبية العظمى من المواطنين، الذين يعانون من مجموعة معقدة من الظروف الاقتصادية القاهرة والصعبة، فإن احتمال حدوث انتفاضة يصبح أكثر واقعية.

ومع ازدياد عدد المصريين والتونسيين الذين كانوا على الهامش يبحثون في مستقبل خالٍ من القلق الاقتصادي، واكتسبت قطاعات سكانية كبيرة المزيد من التعليم، فلم يعد النظام السائد للسيطرة الحكومية الأوتوقراطية على الاقتصاد كافياً. وبالتالي أظهر العيش على دخل يومي ضئيل للمصريين أن الطريقة الوحيدة لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي الشخصي هي تغيير النظام الفاسد والمسرف الذي كانوا يعيشون فيه.

هناك أيضا إحصائية مهمة لاستيعاب السياق الكامل للوضع الاقتصادي في السنوات التي سبقت الانتفاضة المصرية، وتتعلق بمستويات التضخم العالية للغاية في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011. ووفقًا للاحتياطي الفيدرالي لبنك بوسطن، فإن التضخم هو:"ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار" و"التضخم المرتفع يؤثر سلبًا على الأداء الاقتصادي" خاصة بالنسبة لكتلة كبيرة من المواطنين.[46]

بلغ متوسط التضخم في مصر بداية عام 2000 نسبة 3٪، وهو مؤشر "صحي" نسبيًا بشكل عام. ومع ذلك، على مدى العقد المقبل سيكون هناك عدة سنوات من التضخم المرتفع بشكل خطير بما في ذلك عام 2003 بنسبة 7٪، 2004 بنسبة 12٪، 2006 بنسبة 7٪ 2007 بنسبة 12٪، 2008 بنسبة 12٪، 2009 بنسبة 11٪، و2010 بنسبة 10٪.[47]

يعرض هذا النمط زيادة كبيرة لنسب التضخم في السنوات السبع التي سبقت الانتفاضة في مصر. فالمواطنون الذين كانوا يتعاملون بالفعل مع عدم توفر مناصب الشغل والتكافؤ في الأجور، أصبحوا الآن يكافحون لدفع ثمن السلع الأساسية، حيث استمرت أسعار هذه السلع في الزيادة الهائلة سنة تلوى الأخرى.

بالنسبة لبطالة الشباب من عام 2006 وحتى عام 2009 كان هناك تحسن طفيف، حيث بلغ متوسط معدل البطالة بين الشباب الذكور 17.25٪ و53٪ بالنسبة للشباب الإناث. أما في 2011، عشية الانتفاضة، بلغ معدل متوسط البطالة للشباب الذكور 24٪ وللإناث بلغت 65٪ بشكل ملحوظ[48]. تبين هذه الإحصاءات بأن البطالة بالنسبة الشباب المصري لم تكن عالية فقط، ولكنها أيضا كانت على هذا النحو لأكثر من عقد من الزمن قبل الانتفاضة، أين نمت اضطرابات العمل والشباب بشكل كبير. والشيء الأهم هو المستويات العالية نسبيا

للتعليم العالي بين الشباب المصري ومعدلات البطالة المرتفعة المقابلة لها. فخلال العقدين الأخيرين، كان تطور التحصيل العلمي في مصر ضمن مسار عملية دمقرطة الوصول إلى التعليم، ولا سيما على المستويين الأساسي والثانوي. فكانت هناك مكاسب متساوية في المستويات العامة للتعليم بين الأجيال المصرية الأحدث، مقارنة بالأجداد، ومع ذلك، فإن المكاسب المحققة في مجال التعليم زادت من الرغبة في الوصول إلى العمالة المجدية والنمو الاقتصادي الشخصي، وإلى فهم جديد لمكانة الفرد في المجتمع. فالتوسع في التعليم خلال العقدين الأخيرين لم يقابله تحسينات في سوق العمالة الماهرة. ومما زاد من تفاقم ذلك عدم توفر فرص العمل في القطاع غير الرسمي، لأن التخفيضات الهائلة في برامج السلامة الاجتماعية في مصر وتونس، بما في ذلك الصندوق الوطني للعمالة في تونس، جعلت من العثور على وظائف منخفضة الأجر تحديا كبيرا.[49]

علاوة على ذلك، فإن التحدي المستمر الذي واجهه الاقتصاد المصري والنظام السياسي منذ سقوط مبارك يبرز أهمية العوامل الاقتصادية في بدء الانتفاضة. فإذا كان المواطنون عموماً يريدون ببساطة تحولاً سياسياً في مجتمعهم بعيداً عن الاستبداد نحو تبني الديمقراطية أو أي شكل آخر من أشكال الحكم، لكانت الإطاحة بمبارك قد ألغت نهاية الاحتجاجات. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال، إذ استمرت التحديات الاقتصادية التي اجتاحت الدولة المصرية منذ عام 2011، ولا يزال السكان في حالة تغيير اقتصادي، حيث تحاول الحكومة الجديدة حل المشاكل الاقتصادية التي خلفتها حكومة مبارك الفاسدة، فالحالة الاقتصادية المستعصية والمأساوية في مصر كانت قبل بداية الإنتفاضات العربية، حيث كان الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً، وكان النظام يمنح الحقوق السياسية والتعليمية على حساب الحقوق الاقتصادية، إذ لا يوجد احتمال لأمن اقتصادي شخصي دائم.

لقد كان للأوضاع الاقتصادية تأثير جذري على سكان كل من تونس ومصر، وكانت هذه المظالم الاقتصادية العديدة هي التي دفعت في النهاية مواطني كلتا الدولتين إلى انتفاضة كاملة. أراد من خلالها المصريون والتونسيون الحصول على فرصة عادلة ومعقولة للنجاح والحصول على حقهم الإنساني في تكافؤ الفرص الاقتصادية.

خـــاتمة

لا شك أن الحالة الاقتصادية في جميع أنحاء منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أوجدت وضعا مهيئا للانتفاضة. وكما هو مبين سابقا، كان ولا يزال هناك قدر كبير من الظروف الاقتصادية القمعية في جميع أنحاء منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالمقارنة مع نظرائها الإقليميين والعالميين، بما في ذلك الدول النامية في أوروبا وكذلك الدول النامية في جنوب شرق أسيا، فإن منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها أعلى معدلات البطالة المركبة ولا سيما بين الشباب، ولم تظهر أي تحسن يذكر في العقد السابق للاضطرابات والتحولات الأخيرة، ففي حين تعتبر العوامل الاقتصادية العامة مثل: التضخم والبطالة المركبة، والفقر، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعامل جيني، والحرية الاقتصادية، عوامل مقيدة ومحدودة تقتصر على فئات ضيقة،

على حساب قطاعات كبيرة من السكان –خاصة في كل من مصر تونس– عانت التهميش والحرمان، وضيق آفاق النمو الاقتصادي المجدي.

وكان المتعلمون والشباب والنساء من أكثر المجموعات المقيدة اقتصاديا في المنطقة (خصوصا في تونس ومصر)، وظلت البطالة بالنسبة لهذه الفئات مرتفعة بشكل استثنائي، بالإضافة إلى ضيق وانعدام آفاق استقلالها الاقتصادي وقدرتها على كسب أجر معيشي معقول، وقد أدى هيكل الدولة، المؤسس على الفساد والمحسوبية، إلى الحد بشكل كبير من قدرة هذه القطاعات الفرعية على تحقيق الوفاء الاقتصادي الشخصي، علاوة على ذلك، يتمتع الشباب في جميع أنحاء المنطقة بالقدرة على بلوغ مستويات عالية من التعليم، بسبب سياسات الإنفاق الحكومي المتزايد على قطاع التعليم، ولا سيما في كل من تونس ومصر، غير أن ذلك لا يؤدي بأي حال من الأحوال إلى زيادة في الدخل أو العمالة، وبالتالي، ارتفاع مستويات الإحباط – لدى هذه الشريحة الاجتماعية– إزاء السياسات الحكومية، على مدى السنوات العشر التي سبقت بداية الاضطرابات.

يؤكد هذا البحث أن الاضطرابات والانتفاضات الأخيرة في المنطقة العربية تستند إلى المظالم الاقتصادية الواسعة الانتشار، لكن هذا التفسير يمكن أن يعترض عليه أولئك الذين يؤمنون بطابعها السياسي أو القائم على تكنولوجيا الإتصالات، ومع ذلك، يجب عدم إغفال القوة المرتبطة بالتحديات الاقتصادية، وارتفاع مستويات التعليم، والحكومات الفاسدة، كما أن فرضية اعتبار الظروف الاقتصادية البائسة ستؤدي حتما إلى انتفاضة شعبية، يمكن استخدامها لمحاولة التنبؤ بالانتفاضات المستقبلية،كما أظهر البحث أن السكان الذين يعيشون معاناة اقتصاديه طويلة في ظل الخضوع لنظام استبدادي فاسد، سينتفضون في نهاية المطاف ضد حكوماتهم من أجل تغيير الأوضاع نحو الأحسن. حيث كان هذا هو الحال بالتأكيد في المنطقة العربية خاصة في كل من مصر وتونس. لأن السكان ككل وبعض القطاعات على وجه التحديد كانت تعاني من الفرص القليلة، وفي بعض الأحيان المنعدمة للنمو والنجاح، في ظل التناقضات الصارخة التي شهدها المواطن العادي، باعتبار أن الغني يزداد ثراءا والفقير يزداد فقرا في ظل أنظمة مؤسسة على الفساد والمحسوبية والابتزاز.

الهوامش:

[1]- Mark LeVine: Egypt: The revolution that shame built, 25 Jan 2012, see : http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/01/2012123141738765544.html(accessed 21/02/2018).

[2]- Najib George Awad: and freedom became a public-square: political, sociological and religious overviews on the Arab christians and the Arabic spring, Zurich, Lit Verlag GmbH & Co, 2012, p 1.

[3]- Jean-Pierre Filiu: The Arab Revolution: Ten Lessons From the Democratic Uprising, Oxford, Oxford University Press, 2011, p 32.

[4]- Ibidem.

*- منظمة دار الحرية *Freedom House* هي منظمة غير حكومية تمولها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومقرها واشنطن. تضطلع بأنشطة البحث والترويج بشأن الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان عبر العالم.

[5]- Freedom House: freedom in the world, Final Report, 2017, p.p 14- 17.

[6]- David J. Kramer and Arch Puddington: The Arab Spring and Freedom's Future, Freedom House, January 19, 2012, see: https://freedomhouse.org/blog/arab-spring-and-freedom%E2%80%99s-future(accessed 22/02/2018).

[7]- The Heritage Foundation: 2014 Economic Freedom Heat Ma, Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation, see : https://www.heritage.org/index/heatmap (accessed 22/02/2018).

[8]- Mark L. Haas and David W. Lesch: "Introduction", in : Mark L. Haas and David W. Lesch (editors): The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East, Boulder, CO, Westview Press, 2013, p.p 1-2.

[9]- ASDA'A Burson- Marsteller Arab Youth Survey: Understanding the aspirations and attitudes of Middle East youth, 2ndAnnual White Paper, ASDA'A Burson-Marsteller, 2009, p 18, see :http://arabyouthsurvey.com/pdf/2009-AYS-White-Paper-EN_09042016132152.pdf (accessed 23/02/2018).

[10]- ASDA'A Burson- Marsteller Arab Youth Survey: 2ndAnnual White Paper, ASDA'A Burson-Marsteller, 2011, p 23, see :http://arabyouthsurvey.com/pdf/2010-AYS-White-Paper-EN_09042016132107.pdf(accessed 23/02/2018).

[11]- James L. Gelvin: the Arab uprisings : what everyone needs to know, 2.nd Edition,New York, Oxford University Press, 2015, p.p 54-55.

[12]- Gadi Wolfsfeld and all: Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First, The International Journal of Press & Politics, Vol 18,issue 2, 2013, p 119.

[13]- James L. Gelvin, Op.cit, p 56.

[14]- Buttonwood: Political and Market Turmoil: Contagion Effect, The Economist, February 18, 2011, see : https://www.economist.com/blogs/buttonwood/2011/02/political_and_market_turmoil (accessed 23/02/2018).

[15]- Parliament of the United Kingdom (Foreign Affairs Committee): The Arab Spring Uprisings: The Causes of the ArabSpring, 19 July 2012, see: https://publications.parliament.uk/pa/cm201213/cmselect/cmfaff/80/8006.htm(accessed 23/02/2018).

[16]- Ilhem Allagui and Johanne Kuebler: The Arab Spring and the Role of ICTs : Editorial Introduction, International Journal of Communication, Vol . 5, 2011, p 1436.

[17]- Nadia Belhaj Hassine: Economic Inequality in the Arab Region, Policy Research Working Paper, n= 6911, June 2014, p 2.

[18]- Nadia Belhaj Hassine: Inequality of Opportunity in Egypt, World Bank Economic Review , Vol. 26, Issue 2, 2011, p 265.

[19]- world Bank: Inequality in Focus, Poverty Reduction and Equity Department, Vol.1, N= 1, April 2012, p 1, see : http://siteresources.worldbank.org/EXTPOVERTY/Resources/Inequality_in_Focus_April2012.pdf (accessed 24/02/2018).

[20]- World Fact Book: Distribution of Family Income: GINI Index: The Central Intelligence Agency, see :https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/rankorder/2172rank.html (accessed 24/02/2018).

[21]- World Fact Book: Country Comparison: GDP Per Capita, The Central Intelligence Agency, see : https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/fields/2034.html (accessed 24/02/2018).

[22]- Ibidem.

[23]– للمزيد من التفاصيل حول الفقر وعدم المساواة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنظر:

-The World Bank: Poverty and Inequality Database, see : http://povertydata.worldbank.org/poverty/home/ (accessed 04/03/2018).

[24]– للمزيد من التفاصيل حول الفقر وعدم المساواة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنظر:

-The World Bank: Data: Unemployment Totals: % of total labor force (modeled ILO estimate), see : https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS (accessed 04/03/2018).

[25]- Nouri Gana: "Introduction: Collaborative Revolutionism", in : Nouri Gana(Editor), The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, and Prospects, Edinburgh, Edinburgh UniversityPress, 2013, P1.

[**]– رأسمالية المحسوبية: هي الرأسمالية القائمة على على محاباة المقربين.

[26]- Transparency International: Corruption Trends in the Middle East and North Africa (2007-2011), The United Nations & CHR Michelin Institute, 2012, p 10, see : file:///C:/Users/pc/Desktop/colloque%20tebessa/302.pdf (accessed 07/03/2018).

[27]- Christopher Alexander: Authoritarianism and CivilSociety in Tunisia: Back from the Democratic Brink, Middle East Research Information Project 273(2014), see : http://www.merip.org/mer/mer205/authoritarianism-civil-society-tunisia (accessed 07/03/2018).

[28]- Sami Zemni: "From Socio-Economic Protests to National Revolt: The Labor Origins of the Tunisian Revolution", in : Nouri Gana(Edit), Op.cit, p 129.

[29]- Transparency International: Corruption Trends in the Middle East and North Africa (2007-2011), Op.cit.

[30]- Emma C. Murphy: "Under the Emperor's Neoliberal Clothes! Why the International Financial Institutions Got it Wrong in Tunisia", in : Nouri Gana(Edit), Op.cit, p 49.

[31]- The Central Intelligence Agency (CIA): The World Fact Book: Tunisia, last updated 2018, see: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html (accessed 07/03/2018).

[32]- The United Nations: Youth Population and Unemployment in the Middle East and North Africa, July 2011, see : http://www.un.org/esa/population/meetings/egm-adolescents/roudi.pdf (accessed 07/03/2018).

[33]– للمزيد من التفاصيل حول مؤشر البطالة بين الفئات المتعلمة في تونس، أنظر:

- The World Bank : World Data Bank: World Development Indicators, see :http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators (accessed 07/03/2018).

[34]- Ragui Assaad: "Demographics of Arab Protests", in :the Council on Foreign Relations (CFR) : The New Arab Revolt, New York, Council on Foreign Relations, 2011, p 237.

[35]- BBC News World: Arab Uprisings Country by Country: Egypt, see :http://www.bbc.com/news/world-12482291 (accessed 08/03/2018).
[36]- Lin Noueihed and Alex Warren: The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution, and the Making of a New Era, New Haven, Yale University Press, 2013, p 100.
[37]- Ibidem.
[38]- Ibidem.
[39]- The World Bank: World Data Bank: World Development Indicators: Egypt, see:http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators(accessed 09/03/2018).
[40]- The Central Intelligence Agency (CIA): The World Fact Book: Egypt, last updated 2018, see:https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html (accessed 09/03/2018).
[41]– للمزيد من التفاصيل حول مؤشر البطالة في مصـــر، أنظر:
- The World Bank : World Data Bank: World Development Indicators : Egypt, Op.cit.
[42]- Dina Shehata: "The Fall of the Pharaoh: How Hosni Mubarak's Reign Came to an End", In : The Council on Foreign Relations (edit) : The New Arab Revolt, New York: Council on Foreign Relations, 2011, p 139.
[43]- Ibidem.
[44]- Transparency International: Corruption Trends in the Middle East and North Africa (2007-2011), Op.cit, p 6.
[45]- Ibidem.
[46]- Rebecca Hellerstein: The Impact of Inflation, The Federal Reserve of Boston, December 1, 1997, see : https://www.bostonfed.org/publications/regional-review/1997/winter/the-impact-of-inflation.aspx(accessed 09/03/2018).
[47]- The World Bank: World Data Bank: World Development Indicators : Egypt, Op.cit.
[48]- Ibidem.
[49]- Jack A. Goldstone: Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies, Foreign Affairs, May-June 2011, see : https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2011-04-14/understanding-revolutions-2011 (accessed 09/03/2018).

قائمة المراجع

باللغة الإنجليزية

1– الكتب

1- Assaad, Ragui : Demographics of Arab Protests. in : the Council on Foreign Relations (CFR), The New Arab Revolt. New York, Council on Foreign Relations, 2011.

2- Awad, Najib G : And Freedom Became a Public-Square: Political, Sociological and Religious Overviews on the Arab Christians and the Arabic Spring, Zurich, Lit Verlag GmbH & Co, 2012.

3- Filiu, Jean-Pierre : The Arab Revolution: Ten Lessons From the Democratic Uprising, Oxford, Oxford University Press, 2011.

4- Gana, Nouri : Introduction: Collaborative Revolutionism, in : Gana, Nouri (Edit), The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, and Prospects, Edinburgh, Edinburgh University Press, 2013.

5- Gelvin, James L : the Arab uprisings : what everyone needs to know, 2.nd Edition, New York, Oxford University Press, 2015.

6- Haas, Mark. L and Lesch, David W : Introduction, in : Haas, Mark L. and Lesch, David W. (Edits) : The Arab Spring: Change and Resistance in the Middle East, Boulder, Westview Press, 2013.

7- Miller, Terry and all: Index of economic freedom, Washington,The Heritage Foundation, 2018.

8- Noueihed, Lin and Warren, Alex : The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution, and the Making of a New Era, New Haven, Yale University Press, 2013.

9- Shehata, Dina : The Fall of the Pharaoh: How Hosni Mubarak's Reign Came to an End, In : The Council on Foreign Relations (edit), The New Arab Revolt, New York, Council on Foreign Relations, 2011.

2- المقالات في مجلات محكّمة

1- Allagui, Ilhem and Kuebler, Johanne : The Arab Spring and the Role of ICTs : Editorial Introduction, International Journal of Communication, Vol. 5, 2011.

2- Hassine, Nadia B : Inequality of Opportunity in Egypt, World Bank Economic Review, Vol.26, n. 2, June 2012.

3- Wolfsfeld, Gadi and all : Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First, The International Journal of Press & Politics, Vol.18, n.2, 2013.

3-التقارير

1-Freedom House : freedom in the world, Final Report, 2017.

4- أوراق العمل

1- Hassine, Nadia B : Economic Inequality in the Arab Region, Policy Research Working Paper, n= 6911, June 2014.

5- روابط الأنترنت

1- Alexander, Christopher: Authoritarianism and CivilSociety in Tunisia: Back from the Democratic Brink, Middle East Research Information Project 273(2014), see : http://www.merip.org/mer/mer205/authoritarianism-civil-society-tunisia (accessed 07/03/2018).

2- ASDA'A Burson- Marsteller Arab Youth Survey: 2ndAnnual White Paper, ASDA'A Burson-Marsteller, 2011, see :http://arabyouthsurvey.com/pdf/2010-AYS-White-Paper-EN_09042016132107.pdf(accessed 23/02/2018).

3- ASDA'A Burson- Marsteller Arab Youth Survey: Understanding the aspirations and attitudes of Middle East youth, 2ndAnnual White Paper, ASDA'A Burson-Marsteller,

2009, see :http://arabyouthsurvey.com/pdf/2009-AYS-White-Paper-EN_09042016132152.pdf (accessed 23/02/2018).

4- BBC News World: Arab Uprisings Country by Country: Egypt, see :http://www.bbc.com/news/world-12482291 (accessed 08/03/2018).

5- Buttonwood: Political and Market Turmoil: Contagion Effect, The Economist, February 18, 2011, see : https://www.economist.com/blogs/buttonwood/2011/02/political_and_market_turmoil (accessed 23/02/2018).

6- Goldstone, Jack A: Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies, Foreign Affairs, May-June 2011, see : https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2011-04-14/understanding-revolutions-2011 (accessed 09/03/2018).

7- Hellerstein, Rebecca: The Impact of Inflation, The Federal Reserve of Boston, December 1, 1997, see : https://www.bostonfed.org/publications/regional-review/1997/winter/the-impact-of-inflation.aspx(accessed 09/03/2018).

8- Kramer, David J and Puddington, Arch: The Arab Spring and Freedom's Future, Freedom House, January 19, 2012, see: https://freedomhouse.org/blog/arab-spring-and-freedom%E2%80%99s-future(accessed 22/02/2018).

9- LeVine, Mark : Egypt: The revolution that shame built, 25 Jan 2012, see : http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/01/20121231417387655 44.html(accessed 21/02/2018).

10- Parliament of the United Kingdom (Foreign Affairs Committee): The Arab Spring Uprisings: The Causes of the ArabSpring, 19 July 2012, see: https://publications.parliament.uk/pa/cm201213/cmselect/cmfaff/80/8006.htm(accessed 23/02/2018).

11- The Central Intelligence Agency (CIA): The World Fact Book: Egypt, last updated 2018, see:https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html (accessed 09/03/2018).

12- The Central Intelligence Agency (CIA): The World Fact Book: Tunisia, last updated 2018, see: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html (accessed 07/03/2018).

13- The Heritage Foundation: 2014 Economic Freedom Heat Ma, Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation, see : https://www.heritage.org/index/heatmap (accessed 22/02/2018).

14- The United Nations: Youth Population and Unemployment in the Middle East and North Africa, July 2011, see : http://www.un.org/esa/population/meetings/egm-adolescents/roudi.pdf (accessed 07/03/2018).

15- The World Bank : World Data Bank: World Development Indicators, see :http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators (accessed 07/03/2018).

16- The World Bank: Data: Unemployment Totals: % of total labor force (modeled ILO estimate), see : https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS (accessed 04/03/2018).

17- The World Bank: Poverty and Inequality Database, see : http://povertydata.worldbank.org/poverty/home/ (accessed 04/03/2018).

18- The World Bank: World Data Bank: World Development Indicators: Egypt, see:http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators(accessed 09/03/2018).

19- Transparency International: Corruption Trends in the Middle East and North Africa (2007-2011), The United Nations & CHR Michelin Institute, 2012, see : file:///C:/Users/pc/Desktop/colloque%20tebessa/302.pdf (accessed 07/03/2018).

20- world Bank: Inequality in Focus, Poverty Reduction and Equity Department, Vol.1, N= 1, April 2012, see : http://siteresources.worldbank.org/EXTPOVERTY/Resources/Inequality_in_Focus_April 2012.pdf (accessed 24/02/2018).

21- World Fact Book: Country Comparison: GDP Per Capita, The Central Intelligence Agency, see : https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/fields/2034.html (accessed 24/02/2018).

22- World Fact Book: Distribution of Family Income: GINI Index: The Central Intelligence Agency, see :https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/rankorder/2172rank.html (accessed 24/02/2018).